إشكالية دراسة النظم السياسية الإفريقية: الواقع و الآفاق

سعيدة سلامة
أستاذة مساعد (أ)، جامعة الجزائر3
باحثة دكتوراه، جامعة باتنة1
saidaslama@live.fr
صالح زياني
أستاذ التعليم العالي، جامعة باتنة1
Salah.ziani.dz@gmail.com

ملخص:
تركز هذه الورقة على إشكالية دراسة النظم السياسية الأفريقية، إذ تسعى من خلال القراءة النقدية للأدبيات الرئيسة في مجال دراسة النظم السياسية الأفريقية إلى تحديد أهم المداخل النظرية والأطر التحليلية العامة، بالإضافة إلى الإشكاليات المنهاجية والنظرية التي تطرحها دراسة هذه النظم، وخصوصا ظاهرة الانحياز المعرفي التي تشهدها مثل هذه الدراسات منذ عقود من الزمن، ومن ثم السعي إلى إحياء بعض المداخل والأطر والمفاهيم النظرية التي كانت تستخدم من قبل ويتم تجاوزها لأسباب تعزى إلى التغيرات المعرفية والتحولات الفكرية في حقل السياسة المقارنة عموما، وفي مجال السياسة الإفريقية على وجه الخصوص، وذلك من خلال التركيز على نقطتين أساسيتين: تتمثل الأولى في البحث أو التساؤل عن وجود نظرية عامة أو حتى جزئية للنظم السياسية الأفريقية وموقع هذه النظرية –إن وجدت- من النظرية العامة للنظم السياسية...، اما الثانية فتتمثل في البحث عن مجموعة من القضايا المحورية مثل مدخل الدولة ومدخل النظام في دراسة السياسة الأفريقية، وبعض المفاهيم المرتبطة بها مثل الحكم، والمجتمع المدني.....الخ.
الكلمات المفتاحية: أفريقيا. النظم السياسية. الإشكاليات المنهجية.

Abstact:
The subject of this study concerns the problem of modern trends and the main literatures in the study of African political systems، so it seeks to identify the most important theoretical approaches and general analytical frameworks، as well as the methodological and theoretical problems posed by the study of these systems, especially the phenomenon of cognitive marginalization that has been known by such studies for many years. And the theoretical concepts that have been used before and are exceeded for reasons attributed to changes in knowledge and intellectual shifts in the field of comparative policy in general and in the field of African policy in particular، through focusing on two main points:
- Research or questioning the existence of general or even partial theory of African political systems and the location of this theory in general theory of political systems.
- focusing on a set of central issues such as the state and systems in the study of African politics، and some related concepts such as governance، civil society ... etc.
Key words: Africa. Political systems. methodological issues.

مقدمة:

يلاحظ المتابع لتطور حقل العلاقات الدولية وجود انحياز معرفي واضح في أدبيات علم السياسة، فالنظريات الكبرى الحاكمة مثل الليبرالية والواقعية والبنائية تستند على ترسانة من المفاهيم التأسيسية الغربية، مثل الدولة والمجتمع المدني والعمليات السياسية، كما أنها تعكس في تطورها وبنيتها المعرفية خبرة تشكل وبناء الدولة القومية في الغرب الحضاري، ولا يخفى أن أفريقيا تمثل حالة معرفية مغايرة لا يمكن تنزيل أو تطبيق النماذج الغربية الخاصة بفهم التفاعلات الدولية عليها . وقد ذهب بعض الناقدين إلى القول بعدم ملائمة العلاقات الدولية كحقل معرفي لدراسة أفريقيا، بسبب النزعة الاستعمارية والامبريالية المستبطنة فيه، فأفريقيا تمثل دائما الآخر، ولعل ذلك يستدعي ضرورة إعادة بناء المفاهيم والافتراضات الأساسية.

وسنحاول في هذه الورقة طرح عدد من التساؤلات المترابطة، حول موقع ومكانة أفريقيا في حقل العلاقات الدولية؟ وكيف تنظر أدبيات هذا الحقل المعرفي لأفريقيا؟ وكيف يمكن للدراسات الأفريقية أن تسهم في فهم العلاقات الدولية ؟

الفروض العلمية:

- هناك ارتباط وثيق بين مسألة القصور النظري، وقضية الملائمة المنهجية بالنسبة لخصوصية البيئة في تفسير الظاهرة السياسية.
- هناك علاقة بين طبيعة التعدد والتنوع المميزة للبيئة السياسية وامكانية تضاؤل فرص بناء تصور عام أو حتى جزئي لتفسير الظواهر السياسية.

وتستدعي هذه الدراسة تقسيما من أجل تسهيل الفهم على القارئ، وهو كالتالي:

1- واقع الحقل المعرفي الإفريقي و اتجاهاته الفكرية المنحازة.
2- أزمة التنظير للنظم السياسية الأفريقية وسيطرة النموذج الغربي.
3 - نحو بناء أطر معرفية جديدة لدراسة النظم السياسية الأفريقية.

1- واقع الحقل المعرفي الإفريقي و اتجاهاته الفكرية المنحازة:

إن الاتجاهات الفكرية التي سيطرت على دراسة النظم السياسية الإفريقية قد عبرت بشكل أو بآخر عن حقب تاريخية مختلفة، ومن ثم تركزت الدراسة حتى أواخر الثمانينات على قضايا بعينها اعتبرت محاور أساسية للنظم السياسية الإفريقية، ومن ذلك: نظام الحزب الواحد من حيث طبيعته و أنماطه ووظائفه، والقيادة السياسية ودورها الوظيفي في عملية بناء الدولة القومية،و الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، والفساد السياسي،(نولي،2000،ص119).

ومن خلال مراجعة الأدبيات الرئيسية خلال تلك الفترة يمكن الإشارة إلى أربع ملاحظات مهمة وذلك على النحو التالي:

- أنها انطلقت في معظمها من النموذج المعرفي الغربي الذي سيطر على دراسة علم السياسة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ هيمن منظور التنمية و التحديث على دراسة المناطق غير الغربية من خلال الترويج لمفهوم النظرية الكبرى Agrand theory، و القول بإمكانية تحليل جميع الأقاليم والمناطق من خلال استخدام منظور عام و مقارن . ومن الدراسات المبكرة التي تعبر عن هذا الاتجاه،دراسة "ديفيد أبتر"David Apter، عن غانا عام 1957، ودراسة"جيمس "كولمان Jame Coleman،عن نيجيرياعام1958.(عبد الرحمن،2006،ص.40)

- تم إختزال واقع التعدد و التنوع الذي ميز الممارسة السياسية الإفريقية منذ ما بعد الاستقلال وفق أنماط عامة محددة .مثل النظم التسلطية Authoritarianism،(دراسة كرستيان بوثولم عام 1979) و النظم الأبويةpatrimonialism، دراسة ميدا رد عام 1982)، و نظم الحكم الشخصي personal rule،(دراسة جاكسون وروسبرج عام 1982)، ونظم الوقف prebendalism،(دراسة جوزيف عام 1988)، ويلاحظ أن هذه الدراسات انطلقت من مرجعية واحدة : هي الديمقراطية بمعناها الليبرالي الغربي، ومن ثم فإنها نظرت إلى نظم الحزب الواحد و الأليجاركيات العسكرية باعتبارها نظما تسلطية ديمقراطية .
- تعرض منظور التنمية و التحديث إلى انتقادات من تيارات فكرية مختلفة دعت في مجملها إلى ضرورة تبني مناهج و أطر نظرية بديلة، مثل نظرية التنمية الراديكالية كالتبعية والماركسية أو تلك المناهج التي ركزت على خبرة وثقافة الدول الإفريقية .
- سيطرة قضية بناء الدولة القومية على الجدل السياسي و الفكري في إفريقيا طوال مرحلة ما بعد الاستقلال. وكان التحدي الذي واجه الزعماء الوطنيين هو كيفية تحويل المجتمعات متعددة الأعراق و الإثنيات و اللغات و الثقافات و الأديان إلى(أمة واحدة)،على أن المنظور الإفريقي الذي تبنته معظم الحكومات الإفريقية تمثل في إقامة دولة موحدة، و نذكر في هذا السياق، الأيديولوجيات التي استخدمت لتحقيق هذه الغاية من جانب كل من النظم العسكرية و نظم الحزب الواحد على السواء : اشتراكية الأوجاما(نيريري) والاشتراكية الأفريقية (نكروما و سيكوتوري)، ودعوة هارمبى (كينياتا)، و الإنسانية (كاوندا) . (حسن،2006،ص 18.).

2- أزمة التنظير للنظم السياسية الأفريقية وسيطرة النموذج الغربي:

مما يدفع إلى ضرورة البحث عن طرح معرفي جديد للتعامل مع الظواهر و القضايا السياسية المعاصرة، أن تجاوز أزمة المصداقية التي تعاني منها الدراسات الإفريقية منذ السبعينات من القرن الماضي، لم تتخلص منها بعد، وهذا ما بإمكانه أن يثير أكثر من إشكالية واحدة.

أ- التعميم وحدود العام و الخاص في دراسة النظم السياسية الإفريقية:

إذ يطرح بعض الدارسين صعوبة التعميم في دراسة السياسة الإفريقية، نظرا لواقع التعدد و الاختلاف الذي تشهده دول القارة، حتى إن البعض يشير إلى وجود أكثر من إفريقيا واحدة استنادا إلى هذا المعيار. ويؤكد وليم توردوف ذلك بقوله:" إن إفريقيا قارة واسعة ومتنوعة. ويعد جمع هذه الدول معا من أجل الحديث عن سياسة إفريقية أمرا مضللا إلى حد ما" . و عليه يطرح السؤال التالي: هل يمكن الحديث عن نظم سياسية إفريقية؟ أم نظم سياسية في إفريقيا؟. (حسن،2002،ص16)

لقد حاولت بعض الاتجاهات الإفريقية الإجابة عن السؤال، من خلال ضبط عملية التعميم و قصرها على القواسم المشتركة فقط، و عادة ما يتم تحديد هذه القواسم من خلال تكرار حدوثها، مثل الانقلابات العسكرية و نظام الحزب الواحد و الفساد السياسي و هلم جرا. و يأتي في سياق هذه الإشكالية كذلك محاولة تنميط النظم السياسية الإفريقية في وصف واحد، مثل نظام الحكم الشخصي و الأبوية الجديدة، و سياسات ملء البطون.... و لا يخفى أن النظم السياسية الإفريقية أكثر اتساعا من هذا الحصر التعسفي .

ب -حدود العلاقة بين الخصوصية و العالمية في دراسة النظم السياسية الإفريقية:

فقد ثار جدل واسع في الدوائر العلمية و الأكاديمية حول" منهج التناول، وكان الرأي الراجح يركز على منظور الخصوصية الإفريقية، على أن أحد الاتجاهات الحديثة ولاسيما بين المستفرقين، تؤكد على منظور العالمية و ترى أنه لا يوجد خصوصية إفريقية للسياسة، فالبحث عن بعد الخصوصية الإفريقية ينبغي ألا يكون على حساب ما هو مستهدف في التحليل السياسي بوجه عام (حسن2006،ص42.)

ج- الصورة الذهنية السائدة و القوالب الجامدة الخاصة بالإدراك العام للسياسة الإفريقية:

لعل الانشطار الفكري حول تفسير الأزمة الإفريقية يعكس هذه الإشكالية. فالاتجاه التشاؤمي الذي يعبر عنه تيار Afropessemism، يختزل إفريقيا فيما أطلق عليه كابلان " سياسات الفوضى"،الحروب، المجاعة، اللاجئين، البيئة، انهيار الدولة ...الخ، أما الاتجاه الثاني فإنه يرمي إلى تسويق إفريقيا من خلال تطبيق سياسات الإصلاح السياسي و الاقتصادي، أو أنه يعبر عن رؤية إفريقية مثالية لتحقيق نهضة إفريقيا.

د- المعرفة الغربية لإفريقيا: إذ يلاحظ غياب الرؤية التحليلية الكلية الملائمة لفهم الواقع السياسي و الاجتماعي الإفريقي الراهن . **(**حسن،2006،ص43).

هـ-هيمنة النظرة الإيديولوجية على دراسة السياق التاريخي للتطور السياسي و الاجتماعي في إفريقيا:

فمعظم الدراسات التي قدمها دارسون غربيون أهملت خبرة ما قبل الاستعمار، و حاولت استخلاص الدروس من تاريخ أوروبا، و في المقابل راح عدد من الكتاب الأفارقة يتغنى بأمجاد المرحلة التقليدية السابقة على الاحتكاك الأوروبي بإفريقيا، و على ذلك فإن عملية التحليل السياسي لمختلف قضايا السياسة و الحكم في إفريقيا تحتاج عقلا منفتحا قدر المستطاع . وتلك العملية تستند بصفة أساسية،، على مقولتين محوريتين: الأولى هي نقطة الانطلاق الصحيحة للتحليل تاريخيا و مفاهيميا، حيث يصبح السؤال المحوري هو من أين نبدأ؟

أما المقولة الثانية فهي تطرح السؤال : كيف نبدأ و بأي المفاهيم؟

و_ ا لأجندة البحثية التي تحدد أولويات الدراسة في النظم السياسية الإفريقية:

فالتحولات المعرفية و المنظورية التي شهدها حقل السياسة المقارنة انعكست دون أدنى شك على اهتمامات البحث و الدراسة في الحالة الإفريقية، و على سبيل المثال فإن قضية التنمية و منظور التحديث السياسي قد تركت مكانها في المناظرة الإفريقية منذ منتصف الثمانينات ليحل محلها فكر التكيف الهيكلي على المستوى الاقتصادي و الديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسي . بل إن الموضوعات التي تمت دراستها في الغرب قديما مثل تأثير الأوضاع الاقتصادية على توجهات التصويت لدى الناخبين، و تأثير الانفتاح السياسي على الانقسامات .(شعراوي،1999،ص.74-81).

3- نحو بناء إطار معرفي جديد لدراسة النظم السياسية الأفريقية:

من أبرز الأطر و المداخل النظرية الحديثة التي تم تطويرها، نجد ثلاثة منها على قدر كبير من الأهمية وهي: مدخل التحول الديمقراطي والرشادة، والانتقال من النظم التسلطية،و مدخل الاقتصاد السياسي الجديد والتكيف الهيكلي، و مدخل العولمة الجديدة، و على الرغم من الترابط النظري و الواقعي بين هذه المداخل، فإن لكل منها أطروحاته النظرية التي قدمها لفهم النظم السياسية، و يمكن من خلال تحليل الأدبيات الحديثة في دراسة السياسة الأفريقية أن نضيف مداخل أخرى هي: إدارة الصراعات الإثنية ومدخل البيئة و الجندر.(نصر الدين،2010،ص.14).

أ _ التحول الديمقراطي:

ويمكن أن نشير إلى العناصر الأساسية في اتجاهات الدراسة و التحليل للنظم السياسية الأفريقية من خلال منظور الديمقراطية على النحو التالي:

- استمرار المناظرة حول طبيعة النظام الديمقراطي الأمثل لأفريقيا: و على الرغم من أن تلك المناظرة قديمة العهد و أثيرت لأول مرة خلال مرحلة الاستعمار، فإنها اكتسبت أبعادا جديدة مع تغير طبيعة النظام الدولي و التبشير بمقولات نهاية التاريخ، و انتصار لمشروع الليبرالي الغربي، و يسيطر على هذه المناظرة اتجاهان رئيسيان :

أولهما الاتجاه الليبرالي الجديد و الذي يرى ضرورة توافر مجموعة من المرتكزات الأساسية لتحقيق تطور ديمقراطي حقيقي في إفريقيا ومن ذلك: احترام حقوق الإنسان و حرياته السياسية، و المساءلة و الشفافية في الشؤون العامة و إعلاء حكم القانون، و الدمقرطة ولامركزية صنع القرار، و حرية الأسواق و الإصلاح الاقتصادي، و إنهاء مجالات الهيمنة و النفوذ من قبل الدولة في شتى المجالات .

و ثانيهما الاتجاه الحضاري الأفريقي المناهض لقوى العولمة و الليبيرالية الجديدة، إذ يرى أصحاب ذلك الاتجاه أنه لا سبيل لنهضة أفريقيا سوى بانكفائها على الذات و العودة إلى تقاليدها الحضارية التي تؤكد على المشاركة الشعبية في جهود التنمية . و تستند تلك الرؤية على التقاليد الديمقراطية الأفريقية التي كانت سائدة قبل قدوم الاستعمار الأوروبي، و يعيد هذا الاتجاه نفس خبرة الاستقلال، حينما طرح جدول نظري بشأن "الاشتراكية الإفريقية " بحسبانها بديلا أفريقيا حقيقيا للتنمية والديمقراطية . (نولي،2000،ص 213)

- استخدام العديد من المصطلحات و المفاهيم للتعبير عن حقيقة التغير و التحول في النظم السياسية الأفريقية منذ نهاية أعوام الثمانينات . فقد اهتم البعض بدراسة عملية التحول من التسلطية transition from Authoritarianism، حيث يتم التركيز على خطوات و مراحل التحول من الحكم التسلطي. واهتم بعض ثان، مثل جون كلارك بالتحولات الأساسية التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية ولاسيما في المجال الدستوري،و أطلق على هذه العملية اسم الإصلاح السياسي Political reform . ولا يخفى أن استخدام هذا المفهوم يعني من وجهة نظر هؤلاء أن عملية التحول التي تشهدها النظم السياسية ليست بالضرورة دائمة أو واحدية الاتجاه صوب الأمام. و يميز بعض ثالث بين التحول نحو الليبرالية Liberalization، وبين التحول نحو الديمقراطية Democratization،وإن كان هناك من يستخدم مفهوم التطور الديمقراطي Democratic devlopment، لوصف هذه التحولات . (ابراهيم،2008،ص 120).
- و أيا كان الأمر و على الرغم من اختلاف التوجهات الفكرية و الأصول المعرفية التي ينطلق منها كل كاتب و باحث في الشؤون الإفريقية، فإن هذه المفاهيم أنفة الذكر و غيرها إنما تعبر عن عملية التحول التدريجي التي شهدتها النظم السياسية الأفريقية تتمثل ملامحها في إجراء انتخابات تعددية، وإنشاء أحزاب سياسية، و القيام بإصلاحات دستورية، وذلك بغض الطرف عن جدوى وعمق هذه الإصلاحات في المجتمعات الأفريقية.(نولي،2000،ص215).
- تقديم إطار تفسيري لديناميات التحول الديمقراطي في النظم السياسية الأفريقية، .وقد ركز هذا الإطار على القضايا التالية :

1. تحليل العوامل الداخلية و الخارجية التي تشكل بنية التحول الديمقراطي: إذ تم التركيز على الضغوط الشعبية الداخلية و المشروطية السياسية المفروضة من الخارج، ويلاحظ أن هذه العوامل و غيرها أعطيت أوزانا نسبية مختلفة بحسب التوجه الفكري لكل باحث على حدة، وكذلك بحسب طبيعة عمليات التحول الديمقراطي في كل حالة أيضا.
2. تحديد أنماط التحول و مساراته في النظم السياسية الأفريقية: و تكاد تتفق معظم أدبيات التحول الديمقراطي على الأنماط السبعة الآتية: المؤتمر الوطني، التغير الحكومي عبر الانتخابات الديمقراطية، والتحولات الانتقائية بشكل اتفاقي بين النخبة الحاكمة، والتحول الموجه من أعلى، والإصلاحات التدريجية، والتحول المشروط و العصيان المسلح المفضي إلى إجراء انتخابات تعددية. (إبراهيم،2008،ص 125).

- الاهتمام بتحليل عملية تعزيز التحول الديمقراطي Consolidation، في إفريقيا و تقويمها.
- تعدد الاقترابات النظرية و المنهاجية المستخدمة في دراسة "الدمقرطة" في إفريقيا. (حسن،2006،ص.48)

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن اتجاه التحول الديمقراطي في دراسة النظم السياسية الأفريقية و بغض النظر عن طبيعة الانحيازات الفكرية والأيديولوجية المحمل بها، فإنه طرح مجالات اهتمام جديدة في دراسة التحول، كما أنه أعاد الاعتبار لبعض القضايا التي أهملت أو احتلت مكانة دنيا في الأجندة البحثية عند دراسة النظم السياسية الأفريقية ومن ذلك:

1. إعادة الاهتمام لمفهوم الدستورية و الحكم الدستوري وذلك بعد إهمالها في عهد الحزب الواحد أو الحكم العسكري أو النظم التسلطية الأخرى غير الجزئية .
2. تصاعد الاهتمام بدراسة المجتمع المدني باعتباره ممثلا للكفاح الشعبي في مواجهة التسلطية السياسية.
3. إحياء الدور الذي تقوم به البرلمانات، وذلك بعد سنوات طويلة من التهميش. (إبراهيم،2008،ص101)

ب- الاقتصاد السياسي و التكيف الهيكلي:

يمكن من خلال متابعة الأدبيات الخاصة بالاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي في إفريقيا أن نميز بين التيارات و المواقف الفكرية المتباينة،وذلك على النحو التالي:

يرفض البعض وجود ليبرالية اقتصادية حقيقية في أفريقيا، حيث إن الأمر لا يتعدى و باستخدام تعبير كلافامCalpham،إكراه أفريقيا على تطبيق تكنولوجيا ذات مصداقية عالمية . وقد ذهب بعض الدارسين إلى القول بأن " أي تحليل منطقي و معقول لعملية التكيف في أفريقيا حتى الآن، تصل إلى نتيجة واحدة مفادها : ان هذه العملية فشلت في إرساء دعائم نمو حقيقي و تنمية مستدامة.

يجادل بعض الدارسين أن معظم الحكومات الأفريقية غير قادرة، أو على الأقل غير مستعدة لتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإنجاح استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي، ومع ذلك فإن هذه الحكومات وفقا لمنطق المشروطية مكرهة على انتهاج هذه الاستراتيجيات.

وأيا ما كان الأمر فإن سياسات التكيف تؤدي لا محالة إلى التأثير على الوظيفة التوزيعية للنظم السياسية في إفريقيا، ومن ثم قد تفضي إلى إضعاف قدرته على حشد الموالين له. (نصرالدين،2010،ص 76).

يلاحظ أن أكثر الجوانب إثارة للجدل في برامج التكيف، تلك المرتبطة بالشروط الأساسية الواجب تنفيذها قبل الحصول على قروض من البنك والصندوق.

ومن ابرز تلك الشروط: تخفيض قيمة العملة الوطنية و تخفيض الاتفاق العام بشكل كبير و إلغاء الدعم على السلع و الخدمات الأساسية و فرض رسوم على كثير من السلع و الخدمات الاجتماعية، و تحرير الصادرات و الواردات و خصخصة المشروعات العامة، حتى تلك التي تحقق أرباحا . وعليه فقد ظهر اتجاه فكري قوي يعارض هذه السياسات و يرى أنها مجرد محاولة لإعادة جدولة ديون الدول الأفريقية وذلك على حساب الجماهير التي سوف تدفع الثمن باهضا، من خلال الآثار السلبية للاشتراطات المتضمنة في هذه السياسات. (حسن،2002،ص.140)

وثمة من يصف عملية فرض شروط التكيف الهيكلي من جانب مؤسسات بريتون وودز، Bretton woods على الدول الأفريقية بأنها بمثابة علاقة استعمارية جديدة، ولا يخفى أن مثل هذا الاتجاه يلقي باللوم في تخلف أفريقيا و أزمتها الاقتصادية الراهنة على الغرب، و طبقا لأوسايو كلى فإن "الفوضى الاقتصادية في إفريقيا ليست من صنع الأفارقة أنفسهم و إنما هي من صنع الغرب الإمبريالي، وإذا قدر للعدل أن يأخذ مجراه فإن على الغرب أن يتحمل مسؤوليته و يصلح ما أفسدته يداه "

و يمكن أن نرجع الجدل الفكري و النظري السائد بشأن برامج التكيف الهيكلي و آثارها المختلفة على المجتمع الأفريقي إلى وجود مدرستين فكريتين هما : مدرسة "الاقتصاد السياسي " الليبرالي الجديد أو الاختيار العام، و مدرسة الاقتصاد السياسي الراديكالي. ولعل تباين المواقف و الاتجاهات يعزي في كثير من جوانبه إلى فهم هاتين المدرستين لمصادر و أسباب الأزمة الأفريقية ودور النظم السياسية الأفريقية في عملية التنمية.(ابراهيم،2008،ص 241).

1-مدرسة "الاقتصاد السياسي" الليبرالي الجديد/ الاختيار العام:

يتبنى كثير من الباحثين منظور الاقتصاد السياسي الجديد في دراسة قضايا التنمية الأفريقية، ويقوم هذا المنظور على افتراض محوري مفاده أن الديمقراطية و الليبرالية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة، ويعزى هذا المنظور في جذوره الأولى إلى الموقف القائل بأن الديمقراطية الليبرالية و حرية الأسواق يرتبطان معا ارتباطا وثيقا، وقد أعيد التأكيد على هذا الموقف في أدبيات ما بعد الحرب الباردة .

و ينظر أصحاب هذه المدرسة إلى الدولة الإفريقية ما بعد الكولونيالية باعتبارها المسؤولة عن الأزمات السياسية و الاقتصادية التي تسود أفريقيا،فقد فشلت هذه الدولة في إنجاز وظيفتها التنموية، وذلك لأسباب متنوعة مثل: تدخلها المكثف و غير الانتاجي في العمليات الاقتصادية الداخلية، و تقييدها لقوى السوق والقطاع الخاص، وترهلها الإداري و البيروقراطي،و هيمنة شبكة من المنتفعين و تحالف حضري على أجهزتها المختلفة وذلك في مواجهة القطاع (الانتاجي) الريفي، ومركزيتها المفرطة و عدم تشجيعها للمبادرات الخاصة المحلية، و هيمنتها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المجتمع. (حسن،2017،ص.32).

و يأتي في قلب التحليل الليبرالي الجديد للأزمة الأفريقية وصف الدول بأنها هشة و فاسدة و أبوية، ومثل هذه الأوصاف تخدم الصور الذهنية السائدة عن الدولة الإفريقية باعتبارها سبب الفشل الاقتصادي، وعليه فقد استغل البنك الدولي هذه الصورة للتأكيد على أن الدولة في إفريقيا غير فعالة و غير شرعية .

2-مدرسة الاقتصاد السياسي الراديكالي:

على عكس ما ذهب إليه أصحاب الرؤية الليبرالية الجديدة في دراسة الاقتصاد السياسي، فإن أصحاب الرؤية الراديكالية يرون عدم ضرورة تلازم مسار التكيف الهيكلي في المجال الاقتصادي و الحكم الديمقراطي في المجال السياسي .

فأولا هناك من ينظر إلى الطبيعة القمعية لحزمة برامج التكيف باعتبارها نابعة أساسا من نموذج الإصلاح الليبرالي الجديد، ويرى بعض ثان أن عدم شعبية برامج التكيف الهيكلي و فشلها في تحقيق فوائد ملموسة للمواطنين إنما أدى إلى زيادة الطبيعة التسلطية في الدول الإفريقية و التي اتسمت دوما بهذه الصفة سواء خلال العهد الاستعماري أو ما بعده في سنوات الاستقلال .(ابراهيم،2008،ص243).

و الأكثر من ذلك هناك من أقام علاقة ارتباطية بين التكيف الهيكلي و التسلطية السياسية من خلال التركيز على الاستراتيجيات السياسية للصندوق و البنك في بداية تطبيق هذه البرامج في إفريقيا، إذ إن تلك الاستراتيجيات تنطوي على انحياز واضح للأنظمة التسلطية التي كان من المعتقد أن تكون قادرة على تطبيق قواعد وشروط التحول إلى اقتصاد السوق بصرامة شديدة، وفي بعض الحالات فإن هذه الأنظمة استخدمت بعض عوائد الإصلاح لمقاومة الضغوط الشعبية المطالبة بالديمقراطية .

وعلى أية حال يذهب كل من باترك شابال وجان باسكال ديلوز إلى القول بأنه قد تمت "أفرقة" التكيف الهيكلي بحيث تم تطويعه لخدمة النظم الأبوية . و عليه فإن فشل التكيف الهيكلي قد لا يعزى بالضرورة إلى عيوب خططه و برامجه، على الرغم من كثرتها، وإنما يرتبط بنجاح النخب الحاكمة في التكيف مع سياسات التكيف وذلك من خلال أسلوبين أولهما أنه وفر للنخب الحاكمة ذريعة خارجية يعزي إليها السبب في الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها المجتمعات الأفريقية. ذا كان سبب الفقر و التخلف من قبل يرجع إلى تراث الحكم الاستعماري، والاستعمار الجديد، والإمبرالية. فإن المطالب و الشروط التي يفرضها الصندوق والبنك الدولي اليوم هي المسؤولة عن الظروف الاقتصادية المتردية التي تعاني منها الدول الإفريقية.(عبد الرحمن،2006،ص.54).

ثانيمها أن التكيف أعطى النخب الحاكمة وسيلة مناسبة للحصول على المساعدات الخارجية وذلك في حالة استجابتهم لشروط و متطلبات الإصلاح الاقتصادي و السياسي.

ج- العولمة :

يمكن القول إن أولى المحاولات التي نظرت إلى العولمة من منظور إفريقي خالص جاءت من سمير أمين الذي استمر في نهجه الناقد للنظام الرأسمالي العالمي.

كما أن كلودايك ناقش من جانبه طبيعة النظام الدولي في سياق التهميش المتزايد إفريقيا، ويحاجج ايك بأن الغرب لم يعد بحاجة إلى المواد الخام الأفريقية نظرا لتطويره بدائل صناعية لهذه المواد. (p.260،1999،chazan).

و أيا كان الأمر فإن العولمة أضحت تشكل أحد الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية الأفريقية

و تفصح دراسة أدبيات العولمة و تأثيراتها على قضايا النظم السياسية الأفريقية عن وجود أربعة ملامح أساسية :

1- **العولمة ودراسة قضايا التنمية:** فالعولمة في تجلياتها الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد الدولي الذي لم يعد يخضع للرقابة التقليدية و لم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطه وخاصة فيما

يتعلق بانتقال السلع و الخدمات. وقد ركزت الأدبيات على دراسة آثار الجات ومنظمة التجارة العالمية في تهميش القارة الأفريقية. بل إن بعض الباحثين في هذا السياق قد أقام علاقة ارتباطية بين العولمة باعتبارها مشروعا غربيا للهيمنة و بين سياسات التكيف الهيكلي التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز على أفريقي . (نصر الدين،2010،ص107

2- **العولمة و دراسة التحول الديمقراطي:** إذ أفضى تيار العولمة إلى التبشير بقيم الليبرالية السياسية القائمة على التعددية و احترام حقوق الإنسان، ومن هنا ركز البعض على دراسة قضايا التحول الديمقراطي في إفريقيا من منظور العولمة، بيد أنه يمكن الإشارة في هذا السياق إلى عدد من المواقف المتمايزة : يربط أولها بين العولمة و عدم جدية التحولات الديمقراطية في أفريقيا، وربما يعزى ذلك إلى ازدواجية المعايير الدولية، كما أنه يرتبط بشكل أو بآخر بالمصالح الغربية، أما الموقف الثاني فإنه يناقش الآثار المترتبة على تراجع دور الدولة في جميع المجالات وهو الأمر الذي دفع البعض إلى إعلان موت الدولة بشكلها التقليدي . ويركز الموقف الثالث على دراسة تأثير العولمة على قضايا سياسية بعينها، مثل دعم المجتمع المدني و تعزيز مفهوم الحكم الصالح.،(chazan p.235)،1999

3- **العولمة ودراسة قضايا العنف و الصراع في النظم السياسة الأفريقية** : فقد تم تطوير عدد من الاقترابات النظرية لتحليل وفهم الأشكال الجديدة للصراعات و الحروب في إفريقيا، وعلى سبيل المثال فإن كارى كلدور ترى أن الحروب و حالات عدم الاستقرار في إفريقيا ما هي إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على تنظيمات السياسية و الاقتصادية الأفريقية.

وقد أفضى ذلك إلى تراجع السلطة المركزية في الدولة الأفريقية ولا سيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع، كما ظهرت أشكال أخرى للسيطرة و القوة في نفس الوقت الذي تم فيه إضفاء الطابع غير الرسمي على الاقتصاد، مما أدى إلى عدم تأمين غالبية المواطنين اقتصاديا و اجتماعيا. ولعل أبرز ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة يتمثل في ظهور حركات وتنظيمات اثنية و عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة على المستوى القومي أو ما دون القومي.

4- **العولمة ودراسة التكامل القومي في إفريقيا**: وعلى الرغم من ارتباط هذا الاتجاه بما سبقه إلا أن هناك تركيزا واضحا من جانب الأدبيات على الآثار المترتبة على العولمة في الدول الأفريقية التي تعاني من أزمة تكامل قومي.

ويمكن تفهم مخاطر العولمة أفريقيا على ضوء أمرين مهمين: أولهما ما يسمى بحق التدخل الدولي الإنساني في شؤون الدول الأخرى و ثانيهما يتمثل في مراقبة الاضطهاد الديني من جانب الولايات المتحدة، وربما يرتبط ذلك بتزايد التأكيد - من جانب مؤيدي تيار العولمة- على قضية الحكم العالمي، حيث يوجد فضاء عام كوني مع تعدد الفاعلين واختلافاتهم ما بين دول ومنظمات وجمعيات مدنية، الأمر الذي ينال من مفهوم السيادة الوطنية بمعناه التقليدي. (حسن،2006،ص.59).

د- إدارة الصراعات الأثنية :

على الرغم من أن مفاهيم Ethnicity و الصراعات الإثنية والعلاقات الإثنية ارتبطت بالدراسات الأفريقية منذ البداية فإن خبرة العقد المنصرم شهدت تطورا ملحوظا في إعادة التأكيد على مدخل إدارة الصراع الأثني "Ethnic conflict Managment "في دراسة النظم السياسية الأفريقية. ويمكن من خلال مراجعة الأدبيات الحديثة في هذا المجال أن نشير إلى التوجهات العامة التالية:

1- التأكيد على أن الصراعات الإثنية أضحت تحتل مكانة بارزة على أجندة الحقل المعرفي الجديد الخاص بإدارة الصراع سواء من حيث النظرية أو التطبيق .

وعليه أضحى من الصعوبة بمكان الحديث عن صراع إثني معين دون الأخذ بعين الاعتبار كذلك كيفية استجابته لمحاولات التخفيف من حدته أو تسويته بشكل سلمي، و اتساقا مع هذا التوجه أضحى التدخل الخارجي في الصراعات الاثنية مسألة تتسق مع واقع الحياة المعاصرة، إذ لم يعد مقبولا القول بأن الصراع الاثني المحتدم في دولة معينة – ولاسيما ذلك النمط من الصراعات الذي يتم التعبير عنه في شكل مواجهات عنيفة و قمعية – هو شأن محلى داخلي يقتصر على أطرافه المباشرين فقط . و هنا تجدر الإشارة إلى التغيرات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة و تأكيده على المعايير الخاصة بحقوق الإنسان بالنسبة للأفراد و الجماعات . (رزق،2011،ص127).

2- و يلاحظ أن أدبيات إدارة الصراعات الإثنية في إفريقيا ركزت على القضايا والمحاور الثلاثة الآتية :

أولها : دراسة حالات بعينها يكون الصراع الإثني فيها قد وصل إلى حد التأثير على وجود الدولة ذاتها أو أنه يهدد المصالح الحيوية لأطراف ثالثة أو أنه من المحتمل في مرحلة معينة أن يهدد السلم و الأمن في النظام الإقليمي أو الدولي، ومن أبرز الأمثلة: حالات روندا و بورندى و سيراليون و الكونغو الديمقراطية .

ثانيها: تحديد أبعاد الهوية الإثنية و التأكيد على أنها – أي الأبعاد _متشابكة و متداخلة . و يمكن الإشارة في هذا السياق إلى دراسة فيكتور لوفاين التي قدم فيها عرضا نقديا لاتجاهات تعريف الإثنية و الصراع الإثني

وثالثا: الاهتمام بتحديد المشكلات الواقعية التي تواجه عمليات التدخل لتسوية الصراعات الإثنية في أفريقيا. وقد اهتم بعض الباحثين بضرورة توفير خبراء و كوادر مدربين على المهارات الاتصالية لتحقيق السلام في المواقف الصراعية. (نصر الدين،2011،ص.135).

3- اقتراب علاقات الدولة – المجتمع في تحليل عملية إدارة الصراعات الإثنية في إفريقيا. و لعل النموذج الذي طرحه روتشيلد في كتابه عن الموضوع نفسه يقدم مثالا واضحا على هذا الاقتراب . إذ قام بربط المظالم و الشكاوي الكامنة و الأنماط المختلفة للمطالب المجتمعية باستراتيجيات النظام و مخرجات السياسة، ولم يفعل روتشيليد نمط التفاعلات بين البيئة السياسية و الاجتماعية و بين نمط النظام السياسي القائم. ويميز هذا الاتجاه بين نمطين للصراعات الإثنية، أولهما يمكن إدارته في سياق العلاقات المنظمة بين الدولة والمجتمع و ثانيهما ينجم عن انهيار العلاقة بين الدولة و المجتمع الأمر الذي يحتم ضرورة بذل محاولات للوساطة من جانب أطراف ثالثة لإعادة التوازن المفتقد . (حسن .2003. ص123).

وعليه فإن هذا الاتجاه أشمل من سابقه الذي يقتصر فقط على دراسة إدارة الصراعات الإثنية العنيفة من خلال التدخل الخارجي .

4- اقتراب تقاسم السلطة Power Sharing في إدارة الصراعات الإثنية وغيرها من المواقف الصراعية في أفريقيا . إذ يطالب أنصار هذا الاقتراب بضرورة التخلي عن سياسة " المنتصر يحصل على كل شيء " و عقلية المباراة الصفرية Zero Sum game التي سادت السياسة الأفريقية منذ الاستقلال . وعوضا عن ذلك فقد نظر إلى تقاسم السلطة باعتباره استراتيجية بديلة لإدارة الصراعات في المجتمعات الأفريقية ذات التعددية الإثنية. وتطرح هذه الإستراتيجية حلولا للجماعات غير الراغبة في الانفصال عن جسد الدولة و في ذات الوقت تطالب بإحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي.

و قد اتجه بعض الدارسين إلى الربط بين تقاسم السلطة و تحقيق الصيغة الفيدرالية في الحكم سواء على أساس إقليمي كما هو الحال في التجربتين النيجرية و الإثيوبية، أو على أساس غير جغرافي كأن توجد حكومات متنافسة في الدولة الواحدة يختار الأفراد فيما بينها، كما اقترح البعض لحل مشكلة الصراع بين الهوتو والتونسي .

5- التحول الديمقراطي و أثره على الصراعات الإثنية في أفريقيا : و لعل من أبرز المحاولات التي بذلت لقياس هذه العلاقة بشكل إمبريقي، دراسة زريك كاي سميث، وقد توصل إلى نتيجة مفادها أنه في مواقف الانتقال من الحكم التسلطي تؤدي زيادة الحريات المدنية، أي الليبرالية السياسية إلى احتواء الصراعات الإثنية .(chazan.1999.p.238.).

وربما تخالف هذه النتيجة الافتراضات السائدة في أدبيات التحول الديمقراطي في أفريقيا. و تأسيسا على كل ما سبق، يمكن التأكيد على أمرين متلازمين : أولهما أن معظم اتجاهات دراسة الصراعات الإثنية في إفريقيا أشارت إلى أهمية المتغيرات الهيكلية و المؤسسية في فهم و تفسير الواقع السياسي المعقد في أفريقيا، وثانيهما أن الأطر و المداخل النظرية المتعلقة بالتحول الديمقراطي و التكيف الهيكلي و العولمة و إدارة الصراعات الإثنية مترابطة و تعبر عن طبيعة المرحلة المابعدية في العلوم السياسية، و لعل كتاب ريتشارد جوزيف الموسوم "الدولة، و الصراع و الديمقراطية في إفريقيا " يوحى بمثل هذا الترابط. (بايار،1989،ص.73).

استنتاجات:

لقد نظر المشتغلون بالتنظير إلى دراسات المناطق الوصفية نظرة دونية، وهو الأمر الذي جعل حقل العلاقات الدولية في نهاية المطاف أبعد ما يكون عن العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك فان غياب المحاورين الذين يمكنهم نقل خبرات وتقاليد مجتمعاتهم غير الغربية إلى نظرائهم في الغرب، أسهم هو الآخر في المعرفة المحدودة لحقل العلاقات الدولية.

وعليه، فإن أحد الحلول لتجاوز هذه الانحيازات المعرفية المرتبطة بحالة حقل العلاقات الدولية يتمثل في:

- تطويع المفاهيم والنظريات لتلائم الواقع غير الغربي. ويمكن أن نشير هنا إلى تقاليد مدرسة التبعية التي استطاعت أن تقيم جسرا للتواصل المفاهيمي بين دول الجنوب ودول لشمال المتقدمة .
- إعادة صياغة مفاهيم اللغة والمفاهيم المستخدمة، فالتعريفات المستخدمة في العلاقات الدولية لا تلائم الواقع الأفريقي،ولعل احد الأمثل الدالة على ذلك مفهوم الصراع الذي لا يمكن فهمه بعيدا عن مكوناته الداخلية وسياقة المحلى. ولعل من المفاهيم الأخرى المثيرة للجدل وهو مفهوم الدولة حيث أنه في أفريقيا يكتسب معاني ودلالات خاصة. إن الدولة في أفريقيا لا تحمل في كثير من الأحيان إلا اسمها، فهي هشة وضعيفة، كما أنها بيت الداء. يستدعي ذلك أن تأخذ بعين الاعتبار خبرة تشكل الدولة في أفريقيا في عملية التنظير لتحديات الواقع الأفريقي المعاصر.
- تحدي الاتجاه السائد في العلاقات الدولية الذي يركز على الدولة كفاعل أساسي. إذ يمكن إضافة فاعلين جدد وسياقات أخرى غير المتعارف عليها. ونشير بهذا الخصوص إلى ظهور الفاعلين من غير الدول،

وهو ما يعني إمكانية دراسة إبعاد مهمة من عمليات تشكل وانهيار الدولة. وقد أظهرت الخبرة الأفريقية أهمية دراسة التنظيمات الراديكالية المتطرفة العابرة للحدود مثل جماعة بوكوحرام في الغرب الأفريقي.

- إعادة فهم الخطاب السائد بمنطق جديد ومغاير.

وتطرح مسالة بقاء النظام وليس الدولة احد الاختلافات الكبرى التي تطرحها الخبرة الأفريقية عن التيار السائد في العلاقات الدولية، وهنا يمكن تفسير السلوك الدولي لكثير من النظم الأفريقية.

1-المراجع باللغة العربية:

أ- **الكتب:**

1. ابراهيم،حسنين توفيق. (2008).النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها. بيت النهضة.بيروت.وت .لبنان.
2. بايار،جان فرنسوا. (1989) سياسة ملئ البطون :سوسيولوجية الدولة الأفريقية.البعثة الفرنسية للأبحاث والتعاون . قسم الترجمة. القاهرة.
3. حسن،حمدي عبد لرحمن.(2002). دراسات في النظم السياسية الأفريقية.جامعة القاهرة.
4. حسن،حمدي عبد الرحمن .(2017). أفريقيا وتحولات النظام الدولي، مصر.
5. حسن،حمدي عبد الرحمن.(1998). قضايا في النظم السياسية الأفريقية. مصر.
6. حسن،حمدي عبد الرحمن.(2003). الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية:النظم الإفريقية نموذجا.الأردن.
7. حسن،حمدي عبد الرحمن .(2006). أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟.جامعة القاهرة
8. رزق،باسم عدلي.(2011). أفريقيا والغرب:دراسة لأراء المفكر الأفريقي ولتر رودني. مصر.
9. نصر الدين،إبراهيم أحمد . (2010). دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية.القاهرة.
10. نصر الدين،إبراهيم أحمد .(2010). دراسات في النظم السياسية الأفريقية. مصر .الجيزة.
11. نولي،أكوديبا.(2000). الحكم والسياسة في أفريقيا. زمبابوي.

ب- **المجلات:**

12. حسن، حمدي عبد الرحمن. (2000)." السياسة المقارنة: نحو نموذج معرفي جديد: تقويم ودراسة للحالة الإفريقية"..مجلة المنارة (المفرق: جامعة آل البيت): 5 (3):17_21
13. حسن،حمدي عبد الرحمان.(2003) " التحولات المعرفية في علم السياسة: النظام المعرفي المسيطر و أزمة ما بعد الحداثة". النهضة: عدد 2: 38_40
14. لشعراوي،حلمي."مشروع مبيكي للنهضة الأفريقية"1999.اليسار.(111): 81-84

2- المراجع باللغة الأجنبية:

15- Naomi. (1999). Politics and Society in Contemporary Africa.3rd ed. Lynne Rienner ،Chazan Publishers.colorado. usa.